

## اقتصاد

«مداد» تطلق تقرير «تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري»

## ٨١ مليار دولار خسائر الناتج المحلي في ٥ سنوات وحجم الدين العام الداخلي ٢٤٠٠ مليار ليرة

علي محمود سليمان



### مدير مركز مداد لـ «الوطن»:

### التقرير لم يبين على

### أساس مناطقي ومؤشرات شملت

### مجمل مكونات الاقتصاد السوري

للدولة من ٩٠٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٠ إلى ٧٨٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٥٩٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٥٧٪ بالمعدل خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥. وهذا بطبيعة الحال أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة

عجز الموازنة العامة للدولة من ١٩٥ مليار ليرة سورية عام ٢٠١١ إلى ٥٧٧ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٢، ثم إلى ٧٨٣ مليار ليرة سورية في أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي وهذا ما انعكس زيادة

في الديون الممنوحة للحكومة المركزية من مصرف سورية المركزي (التمويل بالعجز) عبر الاقتراض المباشر لسداد التزامات الحكومة الأساسية، ووصل حجم الدين العام الداخلي في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٤٠٠ مليار ليرة سورية. هذا الواقع أسهم

في زيادة العرض النقدي وظهور تأثيرات تضخمية واضحة، عدا عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

واعتبرت السياسات الحكومية، الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشقات النفطية والكهرباء حيث زادت أسعار الوقود بنسبة ٥٦٪ والخبز ٤٠٪ والغاز المنزلي ٤٥٪، فضلاً

عن تشوه الموازنة العامة للدولة.

عن الاحتكار الذي ظهر من تجار الحرب والفاستين، حيث يتم بيعها بأسعار مرتفعة أكثر من ثمنها الحقيقي، بحجة حماية أموالهم من التضخم الحاصل في الليرة.

ويوجب التقرير، فرغم أن سياسة ترشيد الدعم أسهمت بالتخفيف من عجز الموازنة من نحو ٤٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٥، لكنها من ناحية أخرى أسهمت في تعميق الركود الاقتصادي، لأنها رفعت من تكلفة إنتاج السلع والخدمات، التي لا تزال تنتج محلياً وزادت من الضغوط التضخمية على الأسعار، فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية بشكل كبير.

وسجل معدل التضخم خلال سنوات الأزمة ارتفاعات كبيرة ومستمرة، وذلك نتيجة لتبعات الأزمة على الاقتصاد الوطني، إذا ارتفع معدل التضخم (المحسوب بالمقارنة بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام نفسه مع العام السابق له) من ٦,٧٤٪ عام ٢٠١١ إلى ٣٦,١٨٪ عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٨١,٧٦٪ في العام ٢٠١٣ ثم ليعود بعدها وينخفض في عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٢٢,٧٣٪ غير أنه من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٦٪.

وذكر التقرير أن القطاع المصرفي عانى مجموعة من المشكلات

والعقبات في بداية الأزمة، التي أثرت سلباً في أدائه. فترجع حجم الودائع المصرفية بنسبة (٢٠-٪) في عام ٢٠١١، وبنسبة (٦٠-٪) في عام ٢٠١٢. لكن بدايةً من عام ٢٠١٣، بدأت بالتحسن والنمو التدريجي فقد تمت الودائع (١٨٪) في عام ٢٠١٣، و١٦٪ في عام ٢٠١٤، وتصل إلى ذروتها في عام ٢٠١٥ بـ ١٦٩ مليار ليرة سورية). كما نهجت السياسات الائتمانية الممنوحة للمخني البياني نفسه للودائع، حيث انخفضت في بداية الأزمة، لتعاود الارتفاع منذ عام ٢٠١٣، واصلت إلى ذروتها في عام ٢٠١٥، وبنسبة نمو مقدارها ٤٨,١٪ في عام ٢٠١٤ وبنسبة ٤٪ عام ٢٠١١.

### الوطن

صوت نواب مجلس الشعب أمس على إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ إلى لجنة الموازنة والحسابات وذلك بعد مناقشات وانتقادات واسعة استمرت على مدى أربعة أيام على التوالي، ليتم الوقوف على النقاط والفرغيات التي تقدم بها النواب للتوصل إلى صيغة مناسبة لما فيه المصلحة العامة والتي دعا فيها النواب مجدداً على أهمية استمرار الحكومة بدعم صنود الاقتصاد الوطني وبعيشة المواطنين وتوضيح الإجراءات والآليات التي ستقوم من خلالها بتنفيذ بيان الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧ والتركيز على مكافحة الفساد وعلى الإصلاح الإداري، كما طالب بعض النواب بإحالة جهاز الرقابة المالية بمجلس الشعب لممارسة رقابة أوسع على الوزارات، مع تأكيد أهمية تثبيت العاملين وتأمين فرص عمل فعلية وحقيقية للقضاء على البطالة. بالإضافة إلى ضرورة الترشيد في النفقات والقضاء على الترهل الإداري واختيار الكفاءات في إدارات الدولة وتطبيق مبدأ الحاسبة الصارمة التي تظل كل مقصروفاً.

بدورها أكدت رئيسة المجلس هدية عباس أن المجلس سيقوم بدراسة بيان الحكومة المالي بهدف إغثائه من خلال الأفكار والمقترحات والملاحظات التي ستقدم من لجان المجلس حول الملف المتعلق باختصاص كل منها إلى لجنة الموازنة والحسابات ومن ثم مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة تحت قبة المجلس.

كما طالبت بإبعاد التشريعات اللازمة لحل ظاهرة التهرب الضريبي والالتزام بموضوع مكافحة الفساد بأشكاله المالي والإداري والهدر بالمال العام وارتفاع نسبة البطالة المفتعة.

من جانبه أوضح وزير المالية مأمون حمدان أن الهاجس الأكبر للحكومة هو موضوع زيادة الرواتب وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتي لن تدخر جهداً في زيادة الرواتب عند توافر الإمكانيات المالية لذلك وهي تسعى جاهدة لتطوير آليات إيصال الدعم المستحق وتوزيعه بالشكل الأمثل منعا للتلاعب والهدر والتهرب.

مبيناً أنه تم تبني تجربة جديدة ورائدة للتطبيق آلية توزيع مادي المازوت والمزئرين باستخدام البطاقات الذكية التي تطبق حالياً في محافظة السويداء تنهيدا لتطبيقها في باقي المحافظات، على أن يتم إدخال سلع تموينية أخرى إليها، مشيراً إلى أن ما تقدمه الحكومة لنوي الدخل المحدود من خلال الموازنة لا يقتصر على الرواتب والأجور والتعويضات والترقيات الدورية بل ترصد مبالغ كبيرة للصحة والتعليم

والتربية ومياه الشرب والخدمات العامة التي تقدم بشكل شبه مجاني وتستمر بدعم المواد الأساسية، مبيناً في الوقت ذاته أن الحكومة تدرس جدياً تثبيت العاملين بعقود سنوية وعقد تشغيل الشباب ونوعي الشهداء.

وحول متطلبات مرحلة إعادة الإعمار أقر حمدان أن الاعتمادات المرصدة لإعادة الإعمار غير كافية في ضوء الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الوطني وهي تحتاج إلى موازنات ضخمة وأنه يتم سبوا رصود مبلغ ٥٠ مليار ليرة للإعمار وإعادة التأهيل ويتم تحويله لتعويض المواطنين عما فقدوه من ممتلكات نتيجة الجرائم الإرهابية.

وأشار إلى أن الحكومة ووفاءً منها للشهداء والجرحى بذل قصارى جهدها في دعم ذويهم بكل الوسائل الممكنة وعلى كل الصعد وضمن الإمكانيات المتاحة، مبيناً أنه صدر مؤخراً قرار بمنح العسكريين تعويضاً ماديّاً قدره ٢٥٠٠ ليرة شهرياً.

ولفت إلى أن صندوق الدين العام لدى وزارة المالية يقوم بتحويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة خلال السنة مما يتوافر لديه من سيولة نقدية، مبيناً أن ضعف التمويل لهذه المشاريع الواردة إلى الخطة الاستثمارية ناجم عن ظروف الأزمة في سورية وذلك أثر في نسب تنفيذها ما جعل المشاريع تتكرر وتؤخر في كل عام على أمل تحسين الظروف ليمت استكمالها.

وفيما يتعلق بمكافحة الهدر وترشيد الإنفاق أكد حمدان أنه إلى جانب التعاميم بضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الإداري غير المنتج قامت الحكومة بتخفيض نسبة الصرف على بعض بنود الإنفاق الإداري بنسبة ٣٠٪ خلال العام الجاري على حين تم وضع الإنفاق الإداري في مشروع موازنة ٢٠١٧ في أضيق الحدود لتلبية

### «الشحن» في الأربعاء التجاري

## اعترافات تجار: ٩٠٪ من المستوردين والمصدرين لا يستخدمون أسماءهم الحقيقية



### الوطن

أخذت مسألة التصدير والاستيراد بغير أسماء التجار الحقيقيين حيزاً مهماً من النقاش الذي دار أمس خلال ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق التي أقيمت تحت عنوان النقل والشحن والتراخيص. وقد أظهر النقاش والجدل حول هذا الموضوع مدى إشكالية هذه القضية وأنها معضلة صعبة الحل في أيام الرخاء كعنف في مثل هذه الظروف.

وأحتل موضوع الكلف المرتفعة أيضاً أهمية خاصة إضافة إلى مواضيع أخرى مختلفة جرت بحضور مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد ومدير الشؤون الجمركية في إدارة الجمارك العامة باسل الصالح ورئيس اتحاد شركات الشحن صالح كيشور وقضايا اقتصادية مختلفة.

من جانبه قدم مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد عرضاً لآلية عمل المديرية وطبيعة عمل مكاتب نقل البضائع موضحاً أن هذه المكاتب تقوم بنقل جميع المواد باستثناء النفط والمواد السائلة حيث تؤمن المديرية جميع أنواع الشاحنات والتحميل ضمن نظام الدور والتحميل وتحديد الكميات ومحاور المرور وتأمين النقل السريع للشركات العامة والخاصة. منوهاً بأن الأسعار زادت لكن بنسب معقولة في مقابل الخدمة المقدمة من هذه المكاتب.

بدوره بين مدير الشؤون الجمركية باسل الصالح أن الجمارك تقوم بتسهيل نقل البضائع بين المحافظات وقد توصلت مع الجهات المعنية إلى اعتماد شرطين لنقلها؛ دفعة صنع في سورية للبضائع المنتجة محلياً أو بوليصة شحن للبضاعة الأجنبية.

منوهاً بأن هناك الكثير من الخدمات التي تقدم وكثيراً من الحقوق التي يجهد الكثير من التجار نتيجة عدم إطلاعهم على الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الجمارك.

وكشف الصالح عن إجراء الجمارك

سوف يصدر مع بداية العام ٢٠١٧ يتعلّق بتطبيق نظام الكفالة الإلكترونية والتي يتم تنظيمها للبضائع من شركات شحن ذاتها للشاحنات التي تعمل لديها ولاحقاً وبعد ١٥ يوماً تقوم بمراقبة الشاحنة للبضائع الداخلة والخارجة وهي سوف تعتمد مبدأ بوليصة واحدة لكل شاحنة فقط وتحت مشكلة تعدد الأصناف والمرجعات وتعدد الأشخاص في الشاحنة الواحدة حيث لن يكون مسموح للشاحنة المرور بين المحافظات وخارج سورية من دون هذه البوليصة.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

اتحاد شركات الشحن تحت إشرافها، موضحاً أن الاتحاد بانتظار إصدار بوليصة الشحن الجديدة من رئاسة مجلس الوزراء وهي البوليصة التي ستخضع من قبل الاتحاد لمراقبة الشاحنة للبضائع الداخلة والخارجة وهي سوف تعتمد مبدأ بوليصة واحدة لكل شاحنة فقط وتحت مشكلة تعدد الأصناف والمرجعات وتعدد الأشخاص في الشاحنة الواحدة حيث لن يكون مسموح للشاحنة المرور بين المحافظات وخارج سورية من دون هذه البوليصة.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.

وتحدثت سالي الغزي من إحدى الشركات الخاصة حول معضلة غياب الحماية لبوليصة الشحن حالياً، ولا يعرف من هي المرجعية التي علينا العودة إليها في حال تعرضت البضاعة للحجز أو للمصادرة أو أي مشاكل أخرى واصفة البوليصة بالشراعية التي سوف يعمل بها قريباً تشترط ذكر اسم المنتج والمستورد والمصدر والتاجر الحقيقي ولو لم تكن الإجازة باسمه ودار جدال حول هذه النقطة لأكثر من عشرين دقيقة من دون التوصل إلى حلول واضحة لها في ظل العداوة التجارية المتجذرة حالياً.